

آيس خارجًا!

مدينة نيويورك

آيس خارجًا! مدينة نيويورك هي حملة لوضع حد لمدينتنا من التآمر مع إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (آيس) في احتجاز وترحيل مجتمعاتنا.

نحن نناضل لسن تشريعات في مجلس مدينة نيويورك من أجل:

1

تقييد الاتصال بين إدارة
السجون بمدينة نيويورك
(DOC)
وآيس

إقتراح 185

2

تقييد قدرة شرطة
نيويورك (NYPD) على
إحتجاز أشخاص بناء
على أمر إحتجاز من
آيس

إقتراح 184

3

خلق طريقة تسمح
للمهاجرين في نيويورك
بالسعي لتحقيق العدالة
عند تضررهم من
انتهاكات أوامر الإبقاء

إقتراح 185

أمر الإبقاء (أو "الحجز")
هو تكتيك تستخدمه آيس
لتطلب من هيئة مدينة
المساعدة في القبض على
شخص ما. أوامر الإبقاء
هذه ليست موقعة من قبل
قاض وليس هناك شرط
للامتثال لها.

لقد كافح سكان نيويورك لمدة سنوات للحد من تأمر ادارة المدينة مع آيس. في عام 2014، أقر مجلس المدينة قوانين تحد من الحالات التي يسمح بها لشرطة نيويورك وإدارة السجون بتنفيذ أوامر الإبقاء من آيس وتحد من الأشخاص المسموح مشاركة معلوماتهم مع آيس من قبل هذه الجهات.

كي تنفذ شرطة نيويورك و إدارة السجون أمر إبقاء، يلزم القانون آيس أن تقدم لهم مذكرة موقعة من قاضي فيدرالي.

على الرغم من أهداف القوانين هذه، استمرت المدينة في نقل الأشخاص إلى حجز آيس.

وكالات المدينة



آيس



إقتراح 185

المشكلة: يستمر موظفو إدارة السجون في تسهيل نقل الأشخاص إلى مركز إبقاء آيس من خلال إبلاغ آيس بمواعيد إطلاق سراحهم، حتى تتمكن آيس من إبقائهم. تعتقد إدارة السجون أنه من المسموح لهم التآمر مع آيس إذا كان الشخص لديه إدانات جنائية معينة أو يتطابق مع مواصفات على قائمة مراقبة حكومية غير دقيقة، حتى عندما لا يكون لدى آيس مذكرة موقعة من قاضي فيدرالي. يعاقب هذا الأمر الأشخاص عبر توقيفهم من قبل آيس لاتصالهم السابق بنظام قانوني جنائي عصري، ويقوض التزام المدينة بحماية المهاجرين، ويمزق العائلات ويخلق صدمة طويلة الأمد.

الحل: مشروع القانون هذا يوضح تماماً أن إدارة السجون لا يمكنها التواصل مع آيس بشأن شخص ما بهدف تنفيذ أوامر آيس ما لم يكن هناك مذكرة موقعة من قاضي فيدرالي. هذا يضمن أن المدينة لا تشارك في معاقبة الأشخاص مرتين - بكلا العقوبات جنائية وخطر الترحيل.

إقتراح 184

المشكلة: قانون الولاية يمنع أي وكالة لإنفاذ القانون من أن تحتجز أي شخص لصالح آيس بعد بلوغ تاريخ الإفراج عنه، إلا في حال تقديم آيس لمذكرة موقعة من قاضي فيدرالي - وهو أمر لا يحدث أبداً. ومع ذلك، فإن قانون المدينة الحالي يدعي أن شرطة نيويورك قد تحتجز وتحتفظ بشخص لصالح آيس دون مذكرة قضائية إذا كانت لديه إدانات سابقة معينة أو ان كان قد دخل البلاد مرة أخرى بعد ترحيل سابق، أو ان كان حاملاً لمواصفات متطابقة مع قائمة مراقبة حكومية غير دقيقة. تخول هذه اللغة الإشكالية إدارة شرطة نيويورك لإبقاء الأشخاص بما يتعارض مع قانون ولاية نيويورك.

الحل: سيمنع مشروع القانون هذا شرطة نيويورك من احتجاز شخص لصالح آيس دون مذكرة موقعة من قاضي فيدرالي، مما يجعل القانون المحلي يتماشى مع قانون الولاية ويسد هذه الفجوة في قوانين مدينة نيويورك.

إقتراح 185

المشكلة: عندما يتم انتهاك قوانين الإحتجاز، لا توجد حالياً طريقة تسمح لسكان نيويورك العاديين بمحاسبة الضباط والوكالات عند التعدي على حقوقهم.

الحل: سينشئ مشروع القانون هذا "حقاً خاصاً في رفع الدعوى" - والذي يسمح لشخص عادي باتخاذ إجراءات قانونية لإنفاذ حقوقه - بحيث يمكن للأشخاص الذين ظلمهم انتهاك المدينة لهذه القوانين أن يلتمسوا العدالة في المحكمة، بما في ذلك اقرار دفع تعويض. يعاني المهاجرون في نيويورك ومجتمعاتهم من ضرر طويل الأمد عندما تتجاهل وكالات مدينة نيويورك قوانين الإبقاء المحلية وتسيء تفسيرها. سيضمن هذا القانون مواجهة إدارة السجون و شرطة نيويورك لعواقب عندما يحدث ذلك، ويضمن الامتثال بشكل أفضل، ويمنع الفصل الأسري للمهاجرين في نيويورك.

انضم إلينا!

